حُظرت فيها الدراجات النارية وقوارب الصيد وكل من لا يحمل هوية لا مكان له في المدينة

اليمن: احتفالات ذكرى الوحدة تعكّر على سكان الحُديدة فرحتهم بسبب الإجراءات الأمنية

الحديدة ـ «القدس العربي»
ـ من خالد الحمادي:

عكّرت الاحتفالات بذكرى الوحدة اليمنية على سكان مدينة الحديدة الساحلية فرحتهم بهذه المناسبة بسبب الكثافة الأمنية والمظاهر العسكرية التي أحكمت قبضتها الحديدية على هذه المدينة الهادئة المطلة على البحر الأحمر في غرب اليمن المعروفة بسكونها وبأمنها وأمانها.

هذه الإجراءات الأمنية والعسكرية المكثفة تواكبت مع الاحتفالات الحكومية بالذكرى السادسة عشرة لقيام الوحدة اليمنية التي أجريت في مدينة الحديدة، وفقا للتقليد اليمني الجديد الذي اتبع خلال السنوات الأخيرة، بإجراء مثل هذه الاحتفالات كل عام في مدينة.

احتفالات هذا العام في الحديدة وفقا للعديد من المراقبين شهدت إجراءات أمنية مكثفة وغير مسبوقة على الرغم من إجراء مثيل لهذه الاحتفالات في مدن يمنية أخرى خلال السنوات الماضية، كمدينة عدن والمكلا وغيرها.

الإجراءات الأمنية شملت الحظر القاطع لسير الدراجات النارية في الشوارع على الرغم من أنها تعتبر من أهم وسائل المواصلات في الحديدة، وكذا منع تحرك قوارب الصيد في شواطئ المدينة، التي يعيش عدد كبير من أبنائها على اصطياد السمك، كما أن الأجهزة الأمنية اعتقلت أكثر من 25 صاحب فندق في الحديدة لإلزامهم بصرامة بعدم قبول أي نزيل في فنادقهم إلا ببطاقته (هويته) الشخصية الأصلية أو جواز السفر الأصلي فقط، ولا تقبل أي هوية عمل أو أي وثائق رسمية أخرى.

ومن الطرائف أن العديد من النزلاء كانوا يملكون هويات عمل أو صور موثقة لهوياتهم الشخصية إلا انه تم طردهم من الفنادق بسبب عدم امتلاكهم لهوياتهم (الأصلية)، على الرغم من أن العديد منهم مدعوون رسميا لحضور فعاليات الاحتفالات الوحدوية، ما اضطر بعضهم إلى النوم في الشواطئ أو الدخول في مواجهات حادة مع عمال الفنادق وانتهى بهم الحال إلى النوم في معتقل البحث الجنائي كإجراء احترازي، كما أكد لـ«القدس العربي» بعض عمال الفنادق. وأضافوا أن الأجهزة الأمنية وجهت كذلك تعميما إلى جميع عقال الحارات لتفتيش جميع بيوت أحياء المدينة لمعرفة كل نزلائها وضيوفهم الغرباء.

سكان المدينة البسطاء شعروا بالضيق الشديد من كثرة الإجراءات الأمنية المشددة وكثافة التواجد العسكري في المدينة، على الرغم من أنهم مسالمون ومعروفون بذلك، فاضطرهم إلى لزوم مساكنهم في أغلب الأوقات وترك شوارع المدينة لرجال الأمن بزيهم الرسمي أو بالزي المدني، أو للحضور من صنعاء من الضيوف أو من القائمين على فعاليات الاحتفال الوحدوي الذين أصبحوا السواد الأعظم في الشوارع. هذه الإجراءات الأمنية ربما أضاعت فرحة أبناء مدينة الحديدة بهذه المناسبة العظيمة على قلوبهم وأيضا بحجم التحسينات والتطوير لهذه المدينة التي تحولت خلال أيام الاحتفال إلى مدينة رائعة الجمال لكثرة الزينات والأضواء والألعاب النارية وشهدت نظافة غير مسبوقة من جميع القاذورات بما في ذلك تمت تصفيتها من المجانين الذين كانوا يلازمون الكثير من زوايا الشوارع وفي العديد من المناطق بشواطئ الحديدة.

وشهدت المدينة أكبر عملية إنشائية في تاريخها من حيث سفلتة الشوارع وبناء المجسمات وإضافة العديد من اللمسات الجمالية في العديد من أحيائها الجديدة، ولكن يعتقد الكثير من أبناء الحديدة أن العملية التحسينية والإضاءة شملت فقط الأحياء الجديدة الخالية من السكان، بينما تجاهلت تماما الأحياء القديمة والتقليدية، ما جعل البعض يشكك في نوايا القائمين على هذا الشأن بالاعتقاد بأنهم استغلوا هذا الموسم لتطوير الأحياء الجديدة في الحديدة التي يمتلكون فيها أراضي واسعة من أجل تحسين أسعارها والدفع بها نحو الأعلى بحكم أنها أصبحت أحياء نموذجية بالخدمات والإضاءة.

ويتحدث بعض أبناء الحديدة بصراحة عن استيائهم الشديد من السلطة المحلية للمحافظة والتي يقولون إنها وافقت نفس الاستياء لدى القيادة السياسية وبالتالي يعتقدون أنه سيتم إقالة بعض قياداتها عقب الانتهاء من هذه الاحتفالات.

ومن المفارقات أنه تم تركيب أعمدة إنارة في أغلب شوارع المدينة وامتدت أعمدة الإنارة لمسافة تتجاوز 50 كيلومترا في مدخل المدينة من جهة العاصمة صنعاء، ابتداء من منطقة باجل المجاورة، لاستقبال الرئيس وضيوف المدينة بحفاوة بالغة، في ذات الوقت الذي تعاني فيه المدينة من نقص كبير في الطاقة الكهربائية وتعيش أوقاتا كثيرة في الظلام الدامس وفي الحر الشديد، بينما لا يوجد في هذه المسافة بين باجل ومدينة الحديدة أي مظاهر للسكان حيث أغلبها مناطق صحراوية.

وذكرت مصادر إخبارية أن التجوال في هذه المدينة يتطلب من الزائر اصطحاب بطاقته الشخصية وإذا لم يحضرها معه فليعد أدراجه لا سيما وان التشديدات الأمنية عممت على جميع مراكز الاتصال والانترنت والفنادق بتسجيل بيانات أي شخص يصل إليها حتى وان كان من صغار السن ولم يبلغ السن القانونية بعد لاستخراج وثائق الهوية الشخصية. وقال موقع «نيوز يمن» إن «أبناء الحديدة يحملون في جنباتهم الهزيلة حب الرئيس أو كما يحلو لهم تسميته «عمنا علي»، وهو ما يؤكد ما توصلت إليه نتائج استبيان لمركز البحوث حيث تصدرت الحديدة محافظات الجمهورية في تفضيلها للرئيس علي عبد الله صالح»، مشيرا إلى أنهم كذلك لا ينسون الرئيس السابق إبراهيم الحمدي الذي لا يزال اسمه يطلق على شارع في قلب مدينة الحديدة كما لا يزال منزله شامخا على الساحل الحُديدي، وبالقرب من ذلك تظهر قلعة الإمام المبنية بالياجور الصنعاني على خلاف بقية المباني في المدينة.

وربما كان من أبرز حسنات إقامة الاحتفال بذكرى الوحدة في الحديدة زيارة كبار مسؤولي الدولة لها ليتعرفوا على بعض مشاكل المدينة وهموم أبنائها وأمراضهم الدائمة والمزمنة.

أحياء مدينة الحديدة العريقة كباب موسى، باب مشرف، المطراق، المدينة القديمة لا يمكن للزائر العادي للحديدة ان يزور المدينة دون المرور بها وان كانت غائبة بالطبع عن أنظار ضيوف هذا العيد الذين سيمرون فقط عبر الشوارع الجديدة التي استحدثت على الشاطئ الجميل بعيدا عن غوغاء أعماق الحديدة.

الاميرة السعودية لولؤة الفيصل اثناء مشاركتها في المنتدى الاقتصادي الذي اختتم اعماله امس في شرم الشيخ (رويترز)

مصر: حبس ثمانية مسؤولين حكوميين في حريق قصر الثقافة

■ القاهرة ـ رويترز: قال مصدر قضائي ان محكمة مصرية قضت بحبس ثمانية من المسؤولين الحكوميين منهم رئيس هيئة قصور الثقافة السابق عشر سنوات لكل منهم بتهمة الاهمال فيما يتعلق بحريق شب في قصر ثقافة ادى الى مقتل 46 شخصا في العام الماضي.

وقال المصدر القضائي ان الدكتور مصطفى علوي الرئيس السابق لهيئة قصور الثقافة من بين المدانين وهو ايضا عضو في لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم فيما يعمل السبعة الباقون في وزارة الثقافة. واضاف المصدر ان المدانين مسؤولون عن ادارة انشطة قصور الثقافة الحكومية في مصر.

وكان وزير الثقافة المصري فاروق حسني قد قدم استقالته في اعقاب الحريق الذي وقع في الخامس من ايلول (سبتمبر) من العام الماضي في قصر ثقافة بني سويف بمصر الوسطى على بعد 100 كيلومتر الى الجنوب من القاهرة الا ان رئيس الوزراء المصري طلب منه الاستمرار في مباشرة مسؤولياته بناء على تعليمات الرئيس المصري. وطالب قانونان ومثقفون باقالة وزير الثقافة في اعقاب الحادث الذي نجم عن اشتعال شمعة في محتويات قاعة مسرح قصر ثقافة بني سويف.

ايطاليا والمانيا وتركيا والاردن دفعت 43 مليون جنيه استرليني كفدية لاطلاق

لندن ـ «القدس العربي»:

اظهرت وثائق ان دولا غربية دفعت فدية للخاطفين في العراق وصلت الى 43 مليون جنيه استرليني مقابل اطلاق سراح مواطنين لها. وقالت صحيفة «التايمز» ان فرنسا والمانيا وايطاليا قد انكرت علنا تقديمها اي مبالغ مالية لجماعات عراقية مسلحة مقابل تحرير رهائن.

وتشير الوثائق التي قالت الصحيفة انها شاهدتها لدى مؤسسة امنية ساعدت على تحرير الرهائن ان هذه الدول دفعت مبالغ تتراوح ما بين 5,2 مليون دولار و10 ملايين دولار مقابل الرهينة خلال الـ21 شهرا الماضية.

وقالت الصحيفة ان قائمة المدفوعات اطلع عليها دبلوماسيون غربيون في بغداد الذين عبروا عن استنكارهم لتصرفات الحكومات الاوروبية الثلاث، حيث قال ان هذه الدول شجعت الخاطفين ووضعت مواطني الدول الاخرى في خطر خاصة تلك التي رفضت دفع مبالغ مالية لهم. وبلغ عدد الغربيين الذين اختطفوا في العراق 250 شخصاً منذ الغزو الامريكي في اذار (مارس) 2003، ومن بين هذا العدد قتل 44 فيما اطلق سراح 135. وقالت الصحيفة ان الوثائق تظهر دولا اخرى دفعت فدية للخاطفين وتضم الاردن وتركيا ورومانيا والسويد، كما قدمت شركات امريكية عاملة في العراق مبالغ كبيرة. فقد تم اطلاق سراح اربعة رجال اعمال يحملون جنسية مزدوجة عراقية وامريكية مقابل مبالغ طائلة، واخفت هذه الشركات المبالغ على انها «اجور» دفعت الى الاشخاص والوسطاء الذين كانوا يتفاوضون بين الخاطفين والشركات. وقالت ان اطلاق سراح الرهينتين الالمانيين، الذي تم هذا الشهر جاء بعد دفع الحكومة مبلغ 5 ملايين.

وعندما عادا الى المانيا، كشف السفير العراقي في المانيا ان الحكومة الالمانية دفعت مبلغا كبيرا، قيل انه عشرة ملايين دولار. وتقول مصادر الشرطة العراقية ان عصابات الخطف تختطف يوميا ثلاثين شخصا على الاقل، حيث يتم ارجاعهم بعد ان تدفع عائلاتهم الفدية للخاطفين. ويقول احد اعضاء فرقة مكافحة الارهاب في العراق ان الدول الغربية غالبا ما تخفي المفاوضات عن الشرطة. الا ان الدول الغربية تقول ان السبب الذي يجعلها لا تتعامل مع الشرطة، هو لانها تشك في انخراط بعض افرادها في عمليات اختطاف.

ويعتقد ان الشك المتبادل بين الاجهزة الامنية العراقية كان سببا في تعويق عملية القضاء على عصابات الخطف التي انتشرت بعد انهيار النظام والقانون في البلاد. ويعتقد ان عصابتي خطف قامتا ببيع رهائن الى الجماعات المسلحة التي استخدمتهم في حملاتها الدعائية ولم تطالب بفدية.

وتقول الصحيفة ان البريطانيين وان لم يدفعوا مبالغ للخاطفين الا انهم دفعوا مبالغ الى الوسطاء الذين توسطوا للتفاوض مع الخاطفين. وفي اتجاه اخر ذكرت الصحيفة ان تجارة العقارات في العراق تأثرت بسبب استهداف الخاطفين للمشترين.

وقالت الصحيفة ان البحث عن المنازل المعروضة في بغداد هو عمل شديد السرية، فوكالات العقارات لا ترغب برؤية الزبائن المنازل التي يريدون شراءها، كما ان اصحاب المنازل المعروضة للبيع يمتنعون عن وضع لافتة للبيع، بينما يحجم المشتري عن ذكر المبلغ الذي سيخصصه لعملية الشراء.

وقال صاحب شركة عقارات «اذا كنت مشتريا، فان المختطفين يعلمون ان لديك اموالا، واذا كنت بائعا فانهم سينتظرون حتى تنهي صفقة البيع ويطبقون عليك، كما ان المختطفين يعتقدون ان موظفي وكالات العقارات هم اثرياء، لذلك يختطفونهم ايضا». ويقول اخر ان بغداد هي العاصمة الوحيدة في العالم التي لا يعلن فيها البائع ولا وكالة العقارات عن وجود منازل معروضة لديها. وادى هذا الوضع الى ركود في حركة بيع البيوت.

وتأثرت ايجارات البيوت حيث ان استئجار منزل في حي الدورة كان يكلف 300 دولار خلال عام 2003، اما الآن فانه لا يزيد على 70 دولارا.

مجموعة العمل العربية للإعلام والانتخابات تبحث مراقبة الانتخابات المقبلة في العالم العربي

القاهرة ـ «القدس العربي»:

عقدت المجموعة العربية للاعلام والانتخابات اجتماعا في كوبنهاغن في الفترة من 16ـ18 ايار (مايو) و2005 استهدف الاجتماع تقييم مراقبة تغطية الاعلام للانتخابات الاخيرة التي اجريت في تونس ولبنان وفلسطين ومصر، كما تم بحث بعض المقترحات كبناء قدرات المنظمات العاملة في مجال الرقابة على الاعلام من خلال اصدار دليل عربي للرقابة على حياد الاعلام اثناء الانتخابات، واعداد برامج تدريبية للمنظمات غير الحكومية في مجال الرقابة على الاعلام.

كما بحث المشاركون كيفية توسيع العضوية لمشاركة المزيد من منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة في البلدان العربية، وقد تم اثناء الاجتماع التحضير لمساهمة المجموعة في الرقابة على الاعلام اثناء الانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة في اليمن. الجدير بالذكر ان مجموعة العمل العربية للاعلام والانتخابات هي مبادرة عربية، تنطلق في عملها من المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حرية الرأي والتعبير، والاعلام والانتخابات، وتهدف المجموعة الى تحسين أداء وسائل الاعلام العربية في تغطية الانتخابات من خلال تطوير مناهج للرقابة على الاعلام، والضغط من اجل تحسين الأطر التشريعية الخاصة بالإعلام والانتخابات والعمل على إصلاح المؤسسات الاعلامية المملوكة للدولة بشكل يضمن حيادها واستقلالها عن الحكومات وتمكين الاعلام المستقل وتطوير برامج تدريبية للصحافيين في تغطية الانتخابات.

تضم المجموعة في عضويتها الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، المجلس الوطني للحريات في تونس، منظمة فلسطينيات، مركز البحرين لحقوق الانسان ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان «اليمن»، وتعمل بالشراكة مع المعهد الدولي لدعم الاعلام، ومبادرة الاعلام بمعهد المجتمع المفتوح وخبراء دوليين في مجال الاعلام والانتخابات من سلوفاكيا وايطاليا وبريطانيا.

مدينة طويلة في دارفور تحولت الى «الفلوجة السودانية»

طويلة (السودان) ـ من جويل باسول:

«اهلا بكم في الفلوجة السودانية». بهذه العبارة يستقبل ناشط اجنبي في المجال الانساني الزوار في مدينة طويلة في دارفور غرب السودان التي اصبحت شهيرة شأنها شأن مثيلتها العراقية بالعنف وعدم الاستقرار السائدين فيها.

وبينما اصبحت الفلوجة معروفة بعدما شهدت مقاومة دموية ضد القوات الامريكية، تعاني طويلة من صراعات محلية بين القوات الحكومية والميليشيات الحليفة لها من جهة، والمتمردين المسلحين من جهة ثانية.

ويقول جندي غابوني في قوات الاتحاد الافريقي اثناء قيامه بدورية في المدينة «هنا لا نعرف متى ينشب القتال». وتقع مدينة طويلة على بعد سبعين كيلومترا غرب الفاشر عاصمة شمال دارفور، وسط دائرة جغرافية تجمع كل الاطراف المتنازعة.

ويشير قائد القوات الافريقية الكولونيل بليبو الى ان «متمردي نور موجودون في الغرب ومتمردي ميناوي في الشرق، اما في الجنوب، فهناك منطقة تابعة (لميليشيا) الجنجويد (العربية) في حين ان القوات الحكومية موجودة في الوسط».

ويتزعم عبد الوحيد محمد نور فصيل حركة تحرير السودان الذي يرفض توقيع اتفاق السلام المبرم في الخامس من ايار/مايو بين الفصيل الثاني في الحركة الذي يتزعمه ميني ميناوي والحكومة السودانية حليفة ميليشيا الجنجويد العربية.

ونور من قبيلة الفور التي يشكل السكان المتحدرون منها الغالبية في دارفور وكذلك في طويلة.

ويقول احد وجهاء المدينة الشيخ صديق هارون احمد «في البداية كنا نخاف من هجمات الجنجويد. اما حاليا، فهم ملزمون رسميا باحترام الهدوء. ما نخشاه الآن هو الصدام بين فصيلي حركة تحرير السودان».

ويروي حسين محمد يحيى انه منذ يومين قام انصار لميناوي بقتل رجلين عند مشارف المدينة وسرقة حماريهما. وقد قرر السكان الفرار من المدينة تجنبا للعنف.

ولجأ البعض الى مخيمات المهجرين في الفاشر في حين اقام آخرون مخيما على بعد مئات الامتار من المدينة نفسها. وبعد اشهر، التحق بهم سكان قرى مجاورة.

وتستعيد مدينة طويلة حيويتها نهارا لا سيما ايام السوق. ويأتي تجار سودانيون من بلدات مجاورة لبيع التبغ ومحاصيل الذرة البيضاء والماشية. اما في الليل، فتخلو شوارعها الرملية من المارة ويسود السكون في اكواخها بسبب عودة السكان الى المخيمات. ويقول احمد عبد الرحمن احمد الذي يقيم في مخيم مع افراد عائلته الـ18 ان «كل ما نطلبه هو الامن للعودة الى ديارنا».

وفي ظل عدم الاستقرار الذي يسود المنطقة، قامت المنظمات الانسانية الاجنبية بمغادرة المدينة، باستثناء المنظمة السويدية «سيف ذي تشيلدرن» (انقذوا الاطفال) و«ريليف انترناشونال» (منظمة الاغاثة الدولية) اللتين ما زال لديهما مندوبون تساندهم منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف).

ويقول الكولونيل بليبو ان «المضايقات وعمليات النهب والخطف مستمرة». وغالبا ما تشكل هذه الممارسات السبيل الرئيسي لبقاء المجموعات المسلحة، سواء كانت من الموقعة على اتفاق السلام او لا. وفي قرية تينا الصغيرة غرب طويلة يشدد «الجنرال» طرادة وهو مسؤول عسكري في فصيل حركة تحرير السودان التابع لنور «لا يمكننا التوقيع على (اتفاق) السلام طالما لم نحصل على حقوقنا».

وتعرضت هذه القرية التي يسيطر عليها الآن هذا الفصيل لهجوم على يد انصار ميناوي في آذار/مارس قبل ان ينسحبوا بعد ثلاثة ايام، فعاد المتمردون الذين يتزعمهم نور الى الاستيلاء على القرية.

ويحيط حراس مسلحون بقاذفات صواريخ ورشاشات كلاشينكوف، وقد ربط بعضهم فرشاة اسنانهم حول عنقهم، بـ«الجنرال» طرادة الذي يذكر بمطلبي مجموعته وهما توحيد دارفور والحصول على منصب نائب رئيس السودان.

الابراهيمي في الخرطوم اليوم تمهيدا لانتشار القوات الدولية في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

ما اشبه الليلة بالبارحة اذ ما تزال الذاكرة العربية تستعيد صورة الاخضر الابراهيمي الذي قدم الى بغداد قبل حريقها العام 2003 في جولات مكوكية يرى البعض أنها مهدت للغزو الامريكي للعراق بينما يرى الكثير من المراقبين السودانيين ان زيارته اليوم للخرطوم ستمهد لدخول القوات الدولية الى اقليم دارفور رغم تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية السودانية بان بلاده لا زالت متمسكة بموقفها الرافض لأي دور للامم المتحدة في دارفور بخلاف الدور المتعلق بالمسائل الانسانية.

وفي الوقت الذي سيكون فيه الابراهيمي ضيفا على الخرطوم سيقف وزير الخارجية السوداني لام اكول تحت قبة البرلمان لالقاء بيان حول قرار مجلس الأمن رقم 1679.. وكان البرلمان قد اعلن قبيل توقيع اتفاق ابوجا عن تأييده لقرار الحكومة برفض دخول القوات الدولية لدارفور، لكن تصريحات وزير الخارجية بالانابة السماني الوسيلة اكدت ان الحكومة لم ترفض او تقبل دخول فريق من الخبراء الدوليين الذي اقترحه مجلس الامن تمهيدا لنشر قوات دولية بدارفور وقال الوسيلة ان بلاده ترفض دخول الخبراء ما لم يتم الاتفاق مسبقا مع الحكومة.

ورغم اتهامات حركة تحرير السودان جناح مني اركو مناوي للحكومة السودانية بانتهاك وقف اطلاق النار يقوم مناوي بالتنسيق مع الحكومة بمحاولات جدية لتطبيع العلاقات بين الخرطوم وانجمينا حيث ابلغ الحكومة التشادية بتفاصيل اتفاقية السلام خلال لقائه الرئيس ادريس دبي متلمسا خلال المقابلة اعادة العلاقات من جانبه اعتبر زعيم حزب الأمة المعارض صدور قرار مجلس الامن بالاجماع على إرسال فريق لتقييم الأوضاع في دارفور مؤشراً خطيراً على وصول البلاد مرحلة الاحتضار، لأن القرار أتخذ وفقاً للبند السابع الذي يجيز استخدام القوة وان مآلات الأحداث فيها تهدد باختلال امن وسلامة الاقليم، متوقعاً اربعة سيناريوهات للخروج من المأزق متمثلة في التشظي والتدويل، أو انتفاضة شعبية للاطاحة بالنظام، أو تراجع المؤتمر الوطني الشريك الاكبر في الحكومة عن سياساته الاحادية والاحتكارية، والاعلان عن التوجه القومي لحلحلة الازمات، واتهم الانقاذ بقيادة البلاد الى مراتب متقدمة من العجز والفساد الذي أدى بصورة مباشرة الى التدخل الأجنبي في القضايا المصيرية. وقال المهدي في منتداه الدوري بين السياسة والصحافة إن المشهد بالبلاد يزيد من أسباب التشظي التي تزيد من أسباب التدويل الى أن يفلت الأمر من أهل السودان ويبقى أمام أهل السودان المدركين للهاوية التي يسوقهم إليها نظام أسكره الجاه والمال والضغط بكل الوسائل المدنية وهذا سيشمل كل الوسائل ما عدا العنف لتحقيق إحدى الحسنين أن يدرك النظام في الساعة الحادية عشرة خطورة الموقف، ويضع الامر في ايدي اهل السودان عبر ملتقى جامع ويقبل قرارات ذلك المؤتمر على حساب مصالحه الحزبية الضيقة التي حشرتنا في هذا الجحر المظلم أو أن يدرك بعض عقلاء النظام خطورة الموقف فينقضون أيديهم عن سدنة الكوارث وينحازون لتطلعات الشعب المشروعة. وصوب سيلا من الانتقادات لجهة نهج حكومة الانقاذ، مؤكدا ان سياساتها قادت البلاد الى مراتب متقدمة من العجز والفساد واستند زعيم حزب الأمة في ذلك على تقرير هيئة باستطاعتها تطبيق القرارات بالقوة، واهم هذه القرارات عدم السماح لاي مجموعة عسكرية باستخدام العنف ضد مجموعات عسكرية اخرى او مجموعات غير مسلحة في المنطقة. وكل قائد او عسكري يشارك في مثل هذه العمليات سيعتبر مجرم حرب وسيلقى القبض عليه ويتم ارساله الى المحاكمة الدولية.

واشار الى ان القوة الدولية من المنتظر ان تتسلم زمام الأمور الامنية في المنطقة في الخريف المقبل، واذا واجهتها بعض العقبات في التحضير فقد يكون هذا الموعد في اول العام المقبل. وقال ان بريطانيا قدمت 9 ملايين جنيه استرليني لتضاف الى ملايين الجنيهات التي قدمتها سابقا لدعم اعادة الحياة الطبيعية الى اقليم دارفور.

وعن تعاون الحكومة السودانية مع الاتفاقية، قال اللورد تريسمان انه تواجدت لديه تحفظات في الماضي القريب حول معارضة الحكومة السودانية لتسلم آليات عسكرية قدمتها حكومة كندا للمساعدة في تنقل قوات حفظ الأمن ووصول المساعدات الى المحتاجين اليها، ولكن الآن فان الحكومة السودانية تتعاون بشكل واضح مع الاتفاقية. وقد شارك نائب رئيس الجمهورية السوداني في المحادثات في ابوجا، وتعاون في إنجاحها، وتبدل الموقف السوداني الرسمي بالنسبة لوجود القوات الدولية على الارض السودانية.

اما بالنسبة لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد شعب دارفور فقال ان هذا الامر يعود للامم المتحدة، بيد ان اي جهة ستحاول خرق الاتفاقية ستواجه موقفا متشددا جدا، وسيتم القبض على قادتها بعد مواجهتهم.

ولم يوضح اللورد تريسمان اذا كانت المساعدات المالية التي ستقدم لاقليم دارفور ستمر عبر الحكومة السودانية، ولكنه اشار الى انها ستصل الى السودان عبر آليات الامم المتحدة ومنظماتها، والامم المتحدة ستقرر الوسيلة الافضل لايصالها.

وعن موقف مصر ازاء التطورات في السودان الناتجة عن اتفاقية ابوجا، قال اللورد تريسمان: «ان ما يجري في السودان بالطبع يهم القيادة المصرية. فبالاضافة الى العامل السياسي، هناك مشاركة في الاستفادة من مياه نهر النيل بين السودان ومصر. ومصر يهمها الا يحدث اي تطور سلبي يؤثر على تدفق مياه النهر نحوها ونحو اراضيها الزراعية». وبالنسبة للتعامل الدولي مع جهات سودانية فاعلة في التأثير على حركة «الجنجويد» كالحركة المهدية وقيادتها، قال تريسمان ان التفاوض بين الجهات الرسمية والاحزاب السودانية يعود الى الحكومة السودانية نفسها.

بيد انه اشار الى ان المجموعة الدولية ستحاول استقطاب جميع الجهات الفاعلة في السودان لتأييد اتفاقية ابوجا وانجاحها.

وحول امكانية تقسيم دولة السودان والتعرض لاستقلالها كدولة موحدة، اشار تريسمان الى ان هذا القلق موجود، وقد شعر بوجوده خلال زياراته ليس للسودان فقط ولكن لدول افريقية اخرى. بيد انه اوضح بان المجموعة الدولية ليست في معرض انشاء دولة دارفور المستقلة عبر القرارات التي اتخذت مؤخرا في مجلس الامن، وعن طريق اتفاقية ابوجا، بل على العكس فان ارساء الامن والاستقرار في اقليم دارفور يعزز سيادة دولة السودان كما عزز الاتفاق السابق بين شمالي السودان وجنوبه هذه السيادة.

اما التوجه الفيدرالي بالنسبة الى الشؤون الانسانية والاجتماعية فأمر لا يتنافى برأيه مع وحدة الدولة، وهذا ما تعتقده بعض الجهات المؤيدة بشدة لوحدة السودان.

وزير شؤون افريقيا في الخارجية البريطانية: هناك تلكؤ لدى دول شمالي افريقيا العربية في دعم اتفاقية ابوجا

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

أكد وزير شؤون افريقيا في وزارة الخارجية البريطانية اللورد ديفيد تريسمان وجود تلكؤ لدى بعض الدول العربية الواقعة في شمالي افريقيا في تقديم الدعم لاتفاقية ابوجا المتعلقة باقليم دارفور في السودان والتي تم توقيعها مؤخرا.

وكان تريسمان يرد على سؤال حول الجهات الداخلية المعارضة لهذه الاتفاقية والجهات الخارجية التي يمكن ان تكون وراءها في لقاء صحافي مع الصحافة العربية في لندن.

واشار الى ان اكبر قوة داخلية معارضة هي قوة القائد عبد الواحد الذي عاد الى نيروبي معبرا عن عدم رضاه بالنسبة الى التعويضات التي يجب ان تقدم الى مجموعته، والتي تجري اعادة درسها حاليا.

ولا يعرف اذا كان سيبدل موقفه لاحقا.

كما قال ان مجموعة «جيم» الصغيرة نسبيا غير راضية، ولكنه اضاف انه في السودان تتواجد دائما مجموعات معارضة للاتفاقيات، والمطلوب من الدول العربية في شمالي افريقيا الواقعة على شاطئ البحر المتوسط ان تضع ثقلها وراء اتفاقية ابوجا وهذا الأمر سيساهم في نجاح هذه الاتفاقية وفي نشر السلام في المنطقة.

كما قال انه يوجد دور كبير للدول العربية الغنية في الدعم المادي لمشروع ارسال قوات «آموس» الدولية التي ستتشكل بشكل رئيسي من قوات افريقية. والدعم المالي لهذه القوات سيأتي من جهات دولية عديدة وينتظر ان يستمر لمدة طويلة، ويتوقع ان تساهم الدول العربية الغنية فيه. بيد انه فضل عدم تحديد جنسيات القوات التي ستتشكل منها قوات «اموس» الدولية في هذه المرحلة.

واكد ان الكثير تحقق في ابوجا بفضل الجهود الدولية وخصوصا بفضل جهود وزير شؤون التنمية الدولية البريطاني هيلاري بن ومساعد وزيرة الخارجية الامريكي روبرت زوليك.

واشار الى انه في المستقبل القريب ستظل القوات التابعة لمجموعة الوحدة الافريقية تمسك زمام الأمن في دارفور الا انه سيجري بحسب القرار الدولي الذي اصدره مجلس الامن الانتقال التدريجي الى الاعتماد على قوة دولية في اكثريتها من الدول الافريقية. وستعمل هذه القوة حسب «الفصل السابع» من ميثاق الامم المتحدة اي انه باستطاعتها تطبيق القرارات بالقوة، واهم هذه القرارات عدم السماح لاي مجموعة عسكرية باستخدام العنف ضد مجموعات عسكرية اخرى او مجموعات غير مسلحة في المنطقة. وكل قائد او عسكري يشارك في مثل هذه العمليات سيعتبر مجرم حرب وسيلقى القبض عليه ويتم ارساله الى المحاكمة الدولية.

واشار الى ان القوة الدولية من المنتظر ان تتسلم زمام الأمور الامنية في المنطقة في الخريف المقبل، واذا واجهتها بعض العقبات في التحضير فقد يكون هذا الموعد في اول العام المقبل. وقال ان بريطانيا قدمت 9 ملايين جنيه استرليني لتضاف الى ملايين الجنيهات التي قدمتها سابقا لدعم اعادة الحياة الطبيعية الى اقليم دارفور.

وعن تعاون الحكومة السودانية مع الاتفاقية، قال اللورد تريسمان انه تواجدت لديه تحفظات في الماضي القريب حول معارضة الحكومة السودانية لتسلم آليات عسكرية قدمتها حكومة كندا للمساعدة في تنقل قوات حفظ الأمن ووصول المساعدات الى المحتاجين اليها، ولكن الآن فان الحكومة السودانية تتعاون بشكل واضح مع الاتفاقية. وقد شارك نائب رئيس الجمهورية السوداني في المحادثات في ابوجا، وتعاون في إنجاحها، وتبدل الموقف السوداني الرسمي بالنسبة لوجود القوات الدولية على الارض السودانية.

اما بالنسبة لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد شعب دارفور فقال ان هذا الامر يعود للامم المتحدة، بيد ان اي جهة ستحاول خرق الاتفاقية ستواجه موقفا متشددا جدا، وسيتم القبض على قادتها بعد مواجهتهم.

ولم يوضح اللورد تريسمان اذا كانت المساعدات المالية التي ستقدم لاقليم دارفور ستمر عبر الحكومة السودانية، ولكنه اشار الى انها ستصل الى السودان عبر آليات الامم المتحدة ومنظماتها، والامم المتحدة ستقرر الوسيلة الافضل لايصالها.

وعن موقف مصر ازاء التطورات في السودان الناتجة عن اتفاقية ابوجا، قال اللورد تريسمان: «ان ما يجري في السودان بالطبع يهم القيادة المصرية. فبالاضافة الى العامل السياسي، هناك مشاركة في الاستفادة من مياه نهر النيل بين السودان ومصر. ومصر يهمها الا يحدث اي تطور سلبي يؤثر على تدفق مياه النهر نحوها ونحو اراضيها الزراعية». وبالنسبة للتعامل الدولي مع جهات سودانية فاعلة في التأثير على حركة «الجنجويد» كالحركة المهدية وقيادتها، قال تريسمان ان التفاوض بين الجهات الرسمية والاحزاب السودانية يعود الى الحكومة السودانية نفسها.

بيد انه اشار الى ان المجموعة الدولية ستحاول استقطاب جميع الجهات الفاعلة في السودان لتأييد اتفاقية ابوجا وانجاحها.

وحول امكانية تقسيم دولة السودان والتعرض لاستقلالها كدولة موحدة، اشار تريسمان الى ان هذا القلق موجود، وقد شعر بوجوده خلال زياراته ليس للسودان فقط ولكن لدول افريقية اخرى. بيد انه اوضح بان المجموعة الدولية ليست في معرض انشاء دولة دارفور المستقلة عبر القرارات التي اتخذت مؤخرا في مجلس الامن، وعن طريق اتفاقية ابوجا، بل على العكس فان ارساء الامن والاستقرار في اقليم دارفور يعزز سيادة دولة السودان كما عزز الاتفاق السابق بين شمالي السودان وجنوبه هذه السيادة.

اما التوجه الفيدرالي بالنسبة الى الشؤون الانسانية والاجتماعية فأمر لا يتنافى برأيه مع وحدة الدولة، وهذا ما تعتقده بعض الجهات المؤيدة بشدة لوحدة السودان.